المواطنة والجامعة

عبد الحق منصف
أستاذ باحث في التربية والفلسفة السياسية

لم يحظ موضوع الجامعة والمواطنة بالاهتمام كما حظي به في وقتنا الحالي. من المؤكد أن الجامعة، بوصفها مؤسسة لإنتاج المعارف والنخب والمختصين في تدبير مختلف ميادين الحياة الاجتماعية والمدنية، كانت دائما مركز اهتمام مفكرين وفلاسفة كبار منذ القرن 18م في الغرب الأوربي. غير أن السياق العولمي الحالي، وما يفرضه على الأنظمة الوطنية من تحولات وتحديات تهم مجالات الاقتصاد، والسياسة، والتربية، والصحة، والبيئة، والمعرفة، والبحث العلمي، وغيرها، جعل اهتمام الحكومات الوطنية والمنظمات المحلية والإقليمية والأممية ينصب أكثر على العلاقة بين الجامعة وبين المواطنة في مستويات عدة على رأسها التكوين، والتأطير، والبحث الهادف إلى التنمية المحلية والوطنية على وجه الخصوص[1].

سنحاول في هذه المقالة تحليل علاقة الجامعة بالمواطنة باستثمار مختلف نتائج الندوات الدولية والإعلانات الأممية المنبثقة عنها، وكذا بعض الدراسات في هذا المجال.

تعتبر علاقة الجامعة بالمواطنة من أحدث القضايا المطروحة للبحث في المنتديات الدولية في ظل ما تعانيه مجتمعات اليوم من مشاكل مختلفة، وما تطرحه أمامها العولمة من تحديات محلية ووطنية وعالمية. وتشكل الجامعة إحدى المؤسسات التي تسهم في تطوير المقاربات والتدابير المعتمدة في السياسات العمومية للتنمية وتحسين ظروف عيش المواطن وممارسة كل من الفرد والجماعات والهيئات المدنية لمواطنتها داخل الدولة.

لقد فرضت تطوراتُ المجتمعات المعاصرة إعادة النظر في وضع الجامعة وأدوارها ووظائفها، بل وفي مسؤوليتها في التنمية والتغيير الاجتماعي. تُطرح على المستوى الدولي مسألةُ إصلاح الجامعة والتعليم العالي في ظل تنافسية قوية بين المجتمعات على المستوى المعرفي والاقتصادي، امتدت إلى مساءلة النموذج الثقافي والتربوي لهذا الإصلاح. لم يعد هذا الإصلاح يُفهم كمجرد إصلاح إداري وبيداغوجي، بل كإصلاح يستجيب لأهداف التغيير والتنمية التي تطرحها الألفية الثالثة. في ظل هذا الإصلاح، تواجه الجامعة تحديات أهمها :

1- تكفينا الإشارة هنا إلى أن موضوع الجامعة والتعليم العالي حظي منذ العقد الأخير من القرن العشرين باهتمام دولي (من قبل اليونسكو خصوصا منذ 1996) وإقليمي (لدى الاتحاد الأوربي منذ 1996، والوكالة الجامعية للفرانكفونية، بتعاون مع ملتقى رؤساء الجامعات الفرنكفونية في إفريقيا والمحيط الهندي، والمجلس الإفريقي والمالغاشي للتعليم العالي على وجه التحديد في يوليوز 2011). وقد نتج عن هذا الاهتمام إعادة النظر في وضعها المعرفي والاجتماعي وأدوارها ليس فقط في مجالات التكوين والتأهيل المعرفي والمهني، والبحث والإشعاع الثقافي (وهي أدوار راكمتها الجامعة ومؤسساتها عبر التاريخ)، بل أيضا في مجالات التنمية البشرية والبيئية، والخبرة لدى المحيط الاقتصادي والاجتماعي، والتأطير المدني والتربية على المواطنة، والتعاون الدولي، والتبادل الحضاري.

- الاستجابة لحاجات المجتمع في مجال التكوين وإعداد الأطر والكفاءات لأجل المهن الجديدة ؛
- التكيف مع نظام المعارف العلمية والتكنولوجية الراهنة ؛ وهذا يتطلب مراجعة النموذج المرجعي في هندسة وتنظيم المعارف والبيداغوجيا الجامعية ؛
- تقديم ثقافة نقدية منفتحة على مقتضيات التعدد والحوار والمواطنة والديمقراطية والتعايش والتفاعل وطنيا ودوليا.
- الإسهام في التنمية الدائمة للشعوب بجعل التعليم والتكوين في مجال المعارف والتكنولوجيات أداة لتحرير الأفراد والجماعات من المجاعة، والفقر، والأمية، والمرض، والتطرف...
- الإسهام في بناء مواطنة محلية وعالمية متضامنة تحترم الحوار والتبادل الثقافي بين الشعوب، وفي تنمية الوعي بأهمية السلم، ونبذ الحرب، والإرهاب، وتشجيع المبادرات الخاصة للشعوب في مجال التحديث السياسي والتنمية.

غير أن الخضوع للطلب الاقتصادي والاجتماعي فيما يخص النجاعة وتلبية الحاجات قد يُحَوِّلُ، بل حول في كثير من البلدان، الجامعة إلى مجرد مؤسسة عليا للتكوين في الكفايات المهنية، على حساب التربية على المواطنة والانخراط في التنمية المحلية والوطنية. فالجامعة تتحمل مسؤولية كبرى تجاه فضاءاتها الداخلية وتجاه المجتمع المحيط بها ؛ ومن بين مهامها الأساسية اليوم إعطاء أهمية أكبر لتنمية هذه الفضاءات وهذا المجتمع من نواحي عدة، معرفية واقتصادية وسياسية. وقد أصبح تقويم الجامعة يعتمد مؤشرات هذا الدور التنموي الاجتماعي ولا يقتصر فقط على المنتوج المعرفي للجامعة ومؤسساتها وعلى الموقع الذي تحتله داخل الترتيب العالمي في هذا المجال.

لنعترف بداية أنه لا وجود لمواطنة دون فضاءات لممارساتٍ مواطِنَةٍ عبرها يتعرف الأفراد والجماعات على بعضهم البعض، ويعترف بعضهم ببعض. هذه الفضاءات هي مجالات للنقاش والحوار، وللمواجهة والخلاف، وللمبادرة والابتكار، وللتفاوض والبحث عن الحلول المتقاسمة. داخل هذه الفضاءات تظهر تمثلات ومصالح مختلفة، إلى جانب قواعد عمل يتم بناؤها وفق قيم مؤسسة للحقوق البشرية وواجباتهم المتبادلة. والتربية على المواطنة تسمح لكل فرد بأن يصبح فاعلا اجتماعيا داخل فضاءات كثيرة : قسم دراسي، حياة مدرسية أو جامعية، جمعية مدرسية، نادي جامعي، جماعة محلية أو جهوية، هيئة وطنية، دولة، هيئات دولية... فضاءات المواطنة لا حدود لها. تتنوع فضاءات ممارسة المواطنة وقضاياها (محليا، وطنيا، دوليا) ؛ غير أن أفعال المواطنة لا تتغير، لأنها مرتبطة بمشاريع اجتماعية للعيش المشترك.

تُطرح علاقة الجامعة بالمواطنة على الأقل من زاويتين هما : الأولى تهم الجامعة كمؤسسة لإنتاج المعرفة والقيم ؛ والثانية تخص الجامعة في علاقتها بالمحيط المحلي والجهوي والوطني والدولي.

أولا : الجامعة والتربية على القيم والمواطنة

تشكل الجامعة فضاء مدنيا للتربية على القيم والمواطنة. وتخترق هذه التربية في مقام أول عمليات **التكوين والتأطير**، حيث يتم تمكين الطلبة من المعارف والقيم المتعلقة بسلوكيات المواطِن كفاعل اجتماعي ومدني، ومن الكفايات المنهجية المستهدفة في هذه التربية على المواطنة في سياقات دولية مختلفة، إلى جانب السياق الوطني، من قبيل : احترام القواعد المتقاسمة للحياة الجماعية ؛ تبني حس المسؤولية تجاه الذات والغير والمحيط ؛ اكتساب قيم التعاون والتضامن والتسامح ؛ تنمية ملكة التمييز النقدي واستقلالية الحكم ؛ امتلاك القدرة على حل المشاكل والصراعات ؛ اكتساب القدرة على التفاوض وتدبير النزاعات والاختلافات ؛ التحكم في القدرة على تقييم الوضعيات وتخطيط وضعيات التأطير المدني..

في هذا الصدد، يمكن لجامعاتنا تخصيص وحدات دراسية للتكوين في مجال المواطنة، مع استغلال مختلف الفرص التي توفرها مسالك التكوين وتخصصاته في هذا الشأن، ولاسيما التخصصات في مجال العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية، وفلسفة القيم، وتاريخ الحضارة، ونظريات الاقتصاد والعولمة وغيرها. غير أن إدراج التربية على القيم من هذا المنظور التكويني يقتضي تغيير هندسة التكوين الجامعي لأجل إدماج التكوينات المختلفة على التربية على القيم والمواطنة، وجعلها أحد مكونات التقويم والإشهاد. فليست كفايات المواطنة أقل قيمة من موضوعات التخصص المعرفي ومن الكفايات المنهجية والمهنية المرتبطة به.

وعلى مستوى **تأطير البحث الجامعي**، تأخذ التربية على المواطنة موقعا أكبر، وذلك بحكم مسؤولية الجامعة تجاه تنمية محيطها المحلي والجهوي. فالأدوار الجديدة للجامعة ومؤسسات التعليم العالي في هذا الشأن تفرض عليها أن تكون فضاء أكاديميا وتربويا لتوثيق ذاكرة هذه الجهة، قبل أن توجه اهتماماتها للقضايا الوطنية والدولية. على جميع المؤسسات التابعة للجامعة، كل واحدة من موقعها المعرفي والتكويني، أن توجه بحوثها لجمع وحفظ مكونات الجهة، الطبيعية والتاريخية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها، ولتشخيص مختلف قضاياها ومشاكلها والآفاق الممكنة لحلها. ويشكل البحث الجامعي أداة أساسية لتعزيز التربية على المواطنة وقيمها لدى أطر التكوين والطلبة على حد سواء، وذلك بمختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. في هذا الصدد، يمكن تخصيص نسبة من التأطير والبحث الجامعي (حوالي 50 %) لمشاريع تهم تنمية الجهة، شريطة تنظيمه ومأسسته، على أساس أن يكون الإشهاد شاملا للتكوينات النظرية في مجال التخصص، وللإسهام في مشاريع البحث الجهوية مهما صغر حجمها. فانخراط الطلبة، بتوجيه وتأطير من مراكز البحث والمخابر الجامعية، في مشاريع وبرامج التنمية المحلية، من قبيل محو الأمية ومحاربة الهشاشة والفقر، ونشر المعرفة، والتوعية والتحسيس بقضايا المرض والصحة، والتطرف والانحراف، والمواطنة الفاعلة، والإسهام في أعمال المجتمع المدني وهيئاته في هذه المجالات وغيرها، كلها أنشطة تكوينية اجتماعية موجهة بالدرجة الأولى لتنمية المجتمع المحلي والجهوي للجامعة، في أفق المشاركة في أنشطة أخرى مماثلة وطنيا ودوليا. من شأن ذلك

أن ينمي لدى الطالب أو الطالبة المسؤولية تجاه المجتمع المحلي والجهوي، وأن يمكّنهما من تأطير اختياراتها المعرفية والمهنية ضمن سياق جهوي واكتساب خبرات عملية على مستوى الجهة. هكذا، يمكن لخطط ومشاريع البحث الجامعي على مستوى الجهة أن تسهم في بناء السياسات العمومية التي تهم تطويرها. كما يمكنها أن تغتني بخلق فضاءات لممارسة المواطنة، أقصد فضاءات للحوار وتنظيم ملتقيات للطلبة حول قضايا المواطنة المختلفة لأجل التداول والنقاش العمومي الحر، ضمن خطط المختبرات الجامعية للبحث وبرامجها الإشعاعية الداخلية.

في السياق ذاته، وعلى مستوى الحياة الجامعية، سيكون مفيدا جدا توفير كافة شروط ومستلزمات التأطير الجيد للطلبة، من خلال :

- إحداث منتديات لتوجيه الطلبة إلى الحياة الجامعية وأنشطتها، وأهمية الانخراط في بحث قضاياها وتطويرها ؛
- تشجيع إحداث الأندية والجمعيات الطلابية الجامعية، الرياضية والاجتماعية والثقافية والبيداغوجية، ودعمها، بهدف الإسهام في الاندماج الطلابي داخل فضاءات الجامعة وبنياتها، وتطوير ثقافة الانتماء للفضاء الجامعي بكل مؤسساته ؛
- خلق فضاءات للتواصل والإعلام بكل ما يحدث ويستجد في الفضاء الجامعي، بمختلف الوسائل : ملصقات، الويب، الرسائل الإلكترونية، نشرات منتظمة... إلخ.

من شأن هذه الأنشطة أن تعزز الدور الاجتماعي للجامعة داخليا، وأن تسهم بشكل كبير في تحرير فضاءاتنا الجامعية الحالية من مختلف ظواهر العنف والسلوك اللامدني التي نلاحظها أو نقرأ عنها كثيرا، وتحويلها إلى فضاءات للمبادرة والحوار وتنمية الحس المدني في صفوف المجتمع التربوي الجامعي (أساتذة، أطر إدارية، طلبة...). غير أن هذا الدور سيتقوى أكثر في إطار حكامة تربوية جامعية لمشاركة الطلبة في تدبير الشأن الجامعي. وإن العمل على مأسسة ناجعة لهذه المشاركة في مختلف مجالس وهيئات المؤسسات الجامعية وباقي مؤسسات التعليم العالي، وفتح المجال أمامهم للإسهام في اتخاذ كافة القرارات التي تهم الحياة الجامعية والتكوين والتأطير وغيرها، سيشكل لا محالة مدرسة فعلية لتعلم الممارسات المواطِنة والتحكم فيها، والتخلص التدريجي من أنماط التفكير والسلوك «الفئوية» التي تُخضع كل المشاكل والقضايا لمنظور الانتماء الطلابي الخالص أكثر من منظور الانتماء للمؤسسة وفضاءاتها والقيم الديمقراطية التشاركية، ولردود الأفعال الآنية التي تطبعها في الغالب أساليب المواجهة والرفض والصراع والمقاطعة، التي تنتهي أحيانا بمواقف لامدنية. من شأن ذلك أيضا أن يفتح أكثر الأساتذة والمكونين بالجامعات على آراء ومواقف شريحة كبيرة من «المنتمين» للفضاء الجامعي، ويمد جسور الحوار فيما بينهم في اتجاه تطوير التأطير البيداغوجي وتنمية الممارسات المواطِنة.

غير أن الاعتراف بمختلف أشكال انخراط الطلبة في هذه الممارسات المواطِنة وغيرها من الأنشطة التي سبق ذكرها (والتي تهم التكوين والتأطير والبحث)، سيشكل أجلى وسيلة لترسيخ

هذه المواطنة الجامعية. فالانتماء، كمحدد أول للمواطنة، يتطلب الاعتراف المؤسسي والثقافي. وسيكون الاعتراف الجامعي عن طريق الإشهاد وسيلة محفزة للطلبة للانخراط في سلوكيات المواطنة وتملك حس المسؤولية تجاه الذات والغير والمحيط. والجامعات، في هذا الإطار، ملزمة بتقديم شهادات خاصة، أو تضمين هذا الاعتراف ضمن الشهادات التي تمنحها للطلبة عند نهاية تكويناتهم الجامعية الأولية أو العليا.

ثانيا : المواطنة الجامعية والمحيط

عادة ما يتم حصر علاقة الجامعة بمحيطها، الجهوي أو الوطني، في عمليات التكوين والتأطير، وفي تقديم أو تسويق الخبرة في إطار تعاقدات معينة مع مقاولات أو مؤسسات معينة. غير أن التحولات المعاصرة فرضت ضرورة توسيع الجامعة علاقاتها مع محيطها لتشمل التأطير الثقافي والإسهام في التنمية، كما رأينا، عبر التواصل الدائم مع المجتمع المحيط بها وخلق فضاءات للحوار مع المواطن المحلي والجهوي قبل الوطني. والحقيقة أن العديد من الملتقيات الجهوية والدولية تؤكد مسؤولية الجامعة ومؤسسات التعليم العالي في أن تكون أول مصدر للمعارف حول مختلف المشاكل الاجتماعية والبيئية التي تواجه الإنسان المعاصر، وفي أن تبحث إمكانات وسبل مواجهة التحديات العالمية كالأمن الغذائي والتغيرات المناخية وتدبير المياه والطاقات المتجددة والصحة العمومية وحوار الثقافات...، بل هي مطالبة بالمشاركة في بناء القرارات التي تمس الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والثقافية، والإسهام في بلورة وتنفيذ السياسات العمومية في هذا الشأن. في هذا الإطار، يمكن الحديث عن الجامعة المواطِنة. تأخذ مواطنة الجامعة في علاقتها بمحيطها مظاهر عدة، نكتفي هنا بالإشارة إلى بعضها، من قبيل :

- تنظيم أنشطة مختلفة لفائدة المحيط : معرفية، اجتماعية، تضامنية، تعبوية.. ؛
- البحث في سبل الاندماج السوسيو ـ مهني لطلبتها، وتيسير هذا الاندماج : تنظيم التداريب والانغماس في المقاولة والمجتمع ؛
- الاجتهاد في ابتكار أساليب وطرق للتنمية المهنية لمختلف الفاعلين وأعضاء المجتمع المحلي والجهوي، ضمانا لتحقيق أهداف تعلم الكبار والتعلم مدى الحياة، بغاية تحسين القدرات وتطوير الأداء وتحقيقا مزيد من الارتقاء الاجتماعي.

إلى جانب ذلك، طورت بعض الدول في الاتحاد الأوربي تجربة ما يسمى «جامعة المواطن»[2] ؛ وهي فضاءات تربوية وتأطيرية يتم إحداثها داخل المؤسسات الجامعية، تستثمر خصيصا لأجل :

- تنظيم لقاءات يحضرها المجتمع المدني على اختلاف هيئاته وأفراده لمناقشة قضايا المواطنة المحلية والوطنية والتباحث في شأنها وإعداد برامج عمل لتطويرها ؛

2- Université du citoyen.

• بلورة مشاريع متقاسمة يستفيد منها المحيط المحلي والجهوي بمشاركة الخبراء والمختصين والمهنيين والمنتخبين والجمعيات، إثر تنظيم أيام للتأطير والنقاش والتداول في مشاكل معينة تهم المواطن في حياته اليومية. الهدف من ذلك تطوير كفايات المواطنين في المعرفة (تحصيل معارف حول المشكل موضوع النقاش) والمناقشة العمومية والتدخل لأجل حل المشاكل والرفع من قيمة مواقفه لدى السلطات العمومية والمنتخبين المحليين.

كما طورت بعض المجتمعات تجربة الجامعات الشعبية التي تفتح فضاءاتها أمام عموم المواطنين لأجل تعميق معارفهم بخصوص موضوعات وقضايا قانونية أخلاقية وسياسية واقتصادية..إلخ، والانخراط في مناقشات حرة ومفتوحة حولها خارج إكراهات ضوابط الدراسة والتقويم. ومما يعزز القيمة المدنية والسياسية لهذه الجامعات الشعبية الشراكات التي تقيمها مع مؤسسات النشر والمؤسسات الإعلامية، السمعية والبصرية والسمعية البصرية، لأجل توثيق أنشطتها ومحاضراتها ونقاشاتها، ونشرها وتوزيعها على الأفراد والمهتمين والمؤسسات التربوية والثقافية وطنيا ودوليا، حتى يتمكن المواطن من الاستفادة منها. هذه الشراكات دفعت الجامعات إلى تطوير علاقاتها بالمحيط وتوسيعها تحقيقا لهدف تعميم المعرفة وتيسير ولوج حقولها ولأهداف تعلم الكبار والتعلم مدى الحياة، بوصفها جميعا تندرج ضمن غايات ترسيخ مجتمع المعرفة والتواصل.

تبقى أخيرا إمكانية واسعة وحاسمة جدا في تقوية مواطنة الجامعة داخل محيطها، نقصد بذلك انخراطها في تحقيق أهداف المواطنة الكونية، خصوصا في زمن عولمي تبلور فيه أفق آخر للمواطنة كانتماء للمعمور وإسهام في المحافظة عليه وتطويره بما يخدم رفاهية الجنس البشري. تطرح المواطنة الكونية تحديات وقضايا مختلفة تهم المجتمعات البشرية قاطبة، من قبيل : قضايا البيئة العالمية وضرورة التضامن بين الأمم والدول لأجل المحافظة عليها ؛ قضايا الهجرة والصحة والفقر والمجاعات والأمن الغذائي، والفروق الصارخة بين الشعوب في استغلال الموارد العالمية ؛ قضايا الإرهاب والحروب وآثارها على تدمير الشعوب وإبادة حضاراتها ؛ قضايا التحديث العلمي والتكنولوجي وما يثيره عالميا من إشكاليات تهم التربية وتعميم التعليم والقضاء على كل أشكال الأمية والتخلف الفكري والثقافي... كلها وغيرها قضايا أصبحت تطرح على المستوى الدولي إشكاليات كبرى تمس مسؤولية الدول والشعوب فيما يخص التدخل المشترك لأجل بحثها وإيجاد حلول لها تراعي الإرث المشترك للإنسانية وحقها في بيئة عالمية آمنة تسمح بتنمية الشعوب الأكثر فقرا، وتأسيس علاقات سلمية بين الدول تضمن حق الأفراد والجماعات في العيش الكريم. ويشكل التعاون الدولي بين الجامعات في بحث قضايا المواطنة العالمية، أحد الوسائل الضرورية والحاسمة حاليا في توضيح الرؤية العالمية بخصوصها والانخراط في بلورة سبل حلها.

ختاما، ليست الجامعة ومؤسساتها مجرد فضاء محدود للتكوين، بل هي إمكانية هائلة قادرة على اختراق الفضاءات الاجتماعية، واللغوية، والثقافية، بل الجغرافية، بفضل ما تختزنه من فرص للتأطير، والتربية، والمبادرة، والابتكار، والتنمية. وتشكل التربية على المواطنة، بل الانخراط في أفعال المواطنة، إحدى فرص هذه الإمكانية، وأحد سبل تطوير الحقل الجامعي ذاته ببلادنا على وجه الخصوص.

مراجع للتوسع

- Tobelem. G, ***«Pour une université citoyenne»*** - Editions John Libbey Eurotext ; Paris, 1998.
- Engel. V, ***«L'université européenne, acteur de citoyenneté»*** - Ed. Academia - Bruylant ; 1999.
- Thill. G, Warrant. ***«F, Plaidoyer pour des universités citoyennes et responsables»*** - Presses universitaires de Namur (Belgique), 1997.
- Felouzis. G, ***«Les mutations actuelles de l'université»*** - PUF ; Paris, 2003.
- Elbaz. M, Helly. D (sous la dir.), ***«Mondialisation, citoyenneté et multiculturalisme - L'Harmattan»*** - Paris, 2000.
- Michiels. J-P, Jacquemotte. FJ, Uzunidis. D, ***«Mondialisation et citoyenneté»*** - L'Harmattan, Paris, 1999.
- Ikeda. D, ***«Pour une citoyenneté planétaire : vos valeurs, vos convictions et vos actions ont le pouvoir de construire un monde durable».*** - L'Harmattan; Paris, 2005.
- Monga Oliga. MM, ***«Le développement par l'éducation à la citoyenneté»*** - Presses universitaires de Kinshasa, 2006.
- Conseil de l'Europe : ***«Education à la citoyenneté démocratique : méthodes, pratiques et stratégies»*** - 2001.
- Conseil de l'Europe : ***«Education à la citoyenneté démocratique et cohésion sociale»*** - 2001.
- Guigue. X, (coordination), ***«L'éducation à une citoyenneté active et responsable»*** - Source : http:// www.alliance21.org/fr/proposals